الأمم المتحدة
A/AC.109/2025/3
الجمعية العامة
Distr.: General
5 March 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3
أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4
ثانيا – الميزانية 5
ثالثا – الظروف الاقتصادية 5
ألف – لمحة عامة 5
باء – الخدمات المالية 7
جيم – السياحة 8
دال – أعمال البناء 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 22 كانون الثاني/يناير 2025. ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصـــيل في ورقات العمل الســـابقة المتاحة عبر الرابط التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

140325 140325 25-03731 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هاء – النقل والاتصالات 9
رابعا – الظروف الاجتماعية 10
ألف – لمحة عامة 10
باء – العمل 10
جيم – التعليم 11
دال – الصحة العامة 12
هاء – الجريمة والسلامة العامة 13
واو – حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها 14
خامسا – البيئة 15
سادسا – المسائل العسكرية 16
سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 16
ثامنا – الوضع المستقبلي للإقليم 17
ألف – موقف حكومة الإقليم 17
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 17
تاسعا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 18
المرفق
خريطة برمودا 20

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أندرو مردوخ (منذ كانون الثاني/يناير 2025)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو 917 كيلومتراً شرق ساحل ولاية نورث كارولاينا بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف من 8 جزر رئيسية و 130 جزيرة أصغر حجماً.

المساحة: 53,35 كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 370 450 كيلومتراً مربعاً

السكان: 905 63 نسمات (2024)

العمر المتوقع عند الولادة: 82,4 سنة (الرجال: 79,06 سنة؛ النساء: 85,87 سنة) في عام 2024

التركيبة الإثنية: نحو 52 في المائة من السود و 31 في المائة من البيض و 9 في المائة من ذوي الأعراق المختلطة و 8 في المائة من الأعراق الأخرى (تعداد عام 2016)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاملتون

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بيرت (منذ تموز/يوليه 2017، أعيد انتخابه في تشرين الأول/أكتوبر 2020)

الحزبان السياسيان الرئيسيان: حزب العمال التقدمي؛ وتحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 18 شباط/فبراير 2025

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم 11 عضواً يعيّنهم الحاكم (3 أعضاء من اختيار الحاكم، و 5 أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و 3 أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم 36 عضواً يُنتخبون ضمن 36 دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 253 122 دولارا (2022)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: 2,8 في المائة (تشرين الثاني/نوفمبر 2023)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام 1505 الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وبحلول عام 1510 كانت تُسمّى "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في عام 1609 مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على إحدى شعابها المرجانية وهم في طريقهم إلى فرجينيا. وفي عام 1612، وسّع الملك جيمس الأول الميثاق الممنوح لشركة "Virginia Company" ليشمل برمودا. وبعد أن أُلغي ذلك الميثاق في عام 1684، أُلحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - عُدل دستور برمودا الذي صدر في عام 1968 في خمس مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام 2003. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة)، الذي يعيّنه التاج البريطاني، هو المسؤول عن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.

2 - ونظام الحكم في الإقليم برلمانيٌ يتألف من حاكم ونائب حاكم ومجلس وزراء وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعيّن الحاكمُ في منصب رئيس الوزراء عضوَ مجلس النواب الذي يبدو الأقدر على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس الستة والثلاثين الذين يمثّل كلّ منهم دائرةً برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلسَ وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء على الأقل.

3 - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام 1612) التي تم توسيع نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي يسنّها برلمان برمودا. ويُعيَّن أعضاء هيئة القضاء بناء على مشورة كبير القضاة. وتوجد في برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

4 - ويجب ألاّ يقل سن الناخبين في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات عن 18 سنة وأن يكونوا حاملين للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم وضعهم القانوني، أو غير حاملين للجنسية على أن يكونوا مسجَّلين في قائمة الناخبين منذ 1 أيار/مايو 1976. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب 36 عضواً في مجلس النواب في 18 شباط/فبراير 2025، ففاز حزب العمال التقدمي الحاكم، غير أن عدد مقاعده انخفض من 30 إلى 25، بينما شهد حزب تحالف برمودا الموحدة زيادة في عدد مقاعده من 6 إلى 11. وانتُخبت ثماني نساء في مجلس النواب. ولا يزال ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي يشغل منصب رئيس الوزراء في فترة ولايته الثالثة.

5 - وفي عام 1995، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع ونسبتهم 58,8 في المائة، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، صوّت 73,6 في المائة ضد الاستقلال. وكان حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظّم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أنه ينبغي حسم المسألة في انتخابات عامة.

6 - وأفادت لجنة استقلال برمودا في تقريرها الصادر في عام 2005 بأن المسألة العرقية سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا على مر تاريخها. فالانقسامات العرقية تؤثر تأثيراً كبيراً في برمودا على صعيد تأييد الاستقلال أو معارضته، وكذلك تحديد الأسلوب الواجب اتّباعه للتحقق من رغبات السكان. وأراد حزب العمال التقدمي، الذي كان الحزب الحاكم في عام 2005، حسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات، وما زال الحزب، بحسب التقارير، ملتزماً علناً باتّباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين تبادل الآراء بشأن مزايا كلا النهجين.

7 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ذكر رئيس الوزراء، ديفيد بيرت، في عامي 2017 و 2018، أن الاستقلال، وإن كان الغاية النهائية لحزبه، ليس جزءاً من ولاية حزبه آنذاك، وأن برمودا لن تسعى إلى الاستقلال خلال فترة ولايته وذلك من أجل معالجة قضايا أكثر أهمية.

8 - وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في دائرة سانت جون في دومينيكا في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسطس 2021، ذكر ممثل حكومة الإقليم، توماس كريستوفر فايموس، أن آخرين تكلّموا باسم أقاليم ما وراء البحار ورسموا صورة براقة للأوضاع فيها، غير أن الأحداث العالمية التي وقعت خلال السنوات الأربع الماضية قد أظهرت عكس ذلك، مشيرا إلى إعصاري إيرما وماريا اللذين حدثا في عام 2017. وذكر أيضا أن لجنة الشؤون الخارجية التابعة لبرلمان المملكة المتحدة حاولت في شباط/فبراير 2019 أن تملي على شعوب أقاليم ما وراء البحار ما يتعين عليها فعله بتقديم توصيات من شأنها أن تؤثر عليها سلبًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانيا - الميزانية

9 - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان حكومة الإقليم عن ميزانية السنة المالية 2025/2024 الذي قُدِّم في 16 شباط/فبراير 2024، يُتوقع أن تبلغ الإيرادات 1,2 بليون دولار. ويزيد هذا الرقم بمقدار 76,8 مليون دولار أو 6,6 في المائة عن التقديرات الأصلية للسنة المالية 2024/2023.

10 - وفيما يتعلق بالسنة المالية 2025/2024، يقدر إجمالي النفقات، باستثناء نفقات خدمة الديون البالغة 131,4 مليون دولار والنفقات الرأسمالية البالغة 112,3 مليون دولار، بمبلغ 992 مليون دولار.

11 - ومن المتوقع أن يبلغ فائض الميزانية للسنة المالية 2025/2024 ما قدره 000 210 دولار.

12 - ووفقا لبيان الميزانية، رغم أنه كان بإمكان حكومة الإقليم تحقيق ميزانية متوازنة بحلول السنة المالية 2024/2023، من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية وسائر المشاريع ذات الأهمية البالغة، لا تزال السنة المالية 2025/2024 هي الموعد المستهدف لتحقيق ميزانية متوازنة.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

13 - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى الأعمال التجارية الدولية وعلى السياحة. وتشير تقديرات وزارة المالية في الإقليم إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لبرمودا ربما يكون قد نما بنسبة تتراوح من 4 إلى 4,5 في المائة في عام 2023، مدفوعًا بالنمو في قطاع الأعمال التجارية الدولية والانتعاش المستمر في قطاع السياحة.

14 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن القطاع الصناعي صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 20 في المائة تقريبا. وفي عام 2022، ساهمت قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بما نسبته 0,3 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت مساهمتها بمقدار 5,7 ملايين دولار (26,2 في المائة) أساسا بسبب انخفاض في المحاصيل وفي أنشطة صيد الأسماك.

15 - ووفقا لإدارة الإحصاءات، بلغ معدل التضخم السنوي، وفقا لمؤشر أسعار الاستهلاك، 2,3 في المائة من آب/أغسطس 2023 إلى آب/أغسطس 2024، بينما بلغ معدل التضخم في أسعار الأغذية 3,5 في المائة. وزادت نسبة التضخم هذه بمقدار 0,4 نقطة مئوية عن معدل التضخم السنوي لشهر تموز/يوليه 2024.

16 - ووضعت حكومة الإقليم خطة للإنعاش الاقتصادي في عام 2020 لمعالجة أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب المشاكل الهيكلية والنُظُمية التي تعرقل النمو. وقد بدأت في آذار/مارس 2021 المرحلة 3 من الخطة، ويخضع تنفيذها للإشراف المناسب من مجلس الوزراء. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كان قد نُفذ بنجاح، حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، أكثر من ثلثي المبادرات مع تحقيق نتائج قابلة للقياس، وكان أكثر من 80 في المائة من المبادرات على المسار الصحيح.

17 - وأبرمت حكومة برمودا أول شراكة من نوعها مع الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج مشترك معنون "إعادة البناء على أساس المساواة من خلال التمويل الابتكاري من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". وكان هدف البرنامج المشترك هو تنويع اقتصاد برمودا من خلال تمكين فئات معينة من رواد الأعمال، وهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، للتصدي للتحديات الفريدة التي يواجهونها في الحصول على التمويل وعلى دعم الأعمال التجارية. وكان هدف البرنامج المشترك يتماشى مع خطة الانتعاش الاقتصادي لبرمودا لما بعد جائحة كوفيد-19 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد من خلال توفير فرص جديدة للأعمال التجارية الصغيرة والمساهمة في استمرار إحراز النجاح في منظومتها الخاصة بالأعمال التجارية.

18 - وبدأ تنفيذ البرنامج المشترك في حزيران/يونيه 2022 بتمويل كامل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وتم تنفيذه بنجاح بالتعاون بين وزارة الشباب والتنمية الاجتماعية وكبار السن ومؤسسة برمودا للتنمية الاقتصادية، تحت القيادة البرنامجية والتقنية لكل من المكتب المتعدد الأقطار في منطقة البحر الكاريبي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمكتب المتعدد الأقطار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جامايكا. وقد وضع البرنامج المشترك لتمكين برمودا من البناء بشكل أفضل وعلى نحو تطلعي مع التصدي للعوامل التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والجوائح، التي أدت وستظل تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأشكال الضعف الاجتماعي الاقتصادي، والتي يمكن أن تحدث انتكاسة في المكاسب الإنمائية القوية التي تحققت.

19 - وقد أقيم حفل بمناسبة اختتام البرنامج المشترك في تشرين الأول/أكتوبر 2024، أي بعد 30 شهراً من بدء البرنامج. وأدى الاستثمار إلى تحقيق الإنجازات الرئيسية التالية في برمودا على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي:

- الممارسات المراعية للمنظور الجنساني في الأعمال التجارية: تم توفير التدريب للمؤسسات المالية المحلية فيما يتعلق بفهم احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والشباب، وبتطوير أدوات مالية مراعية للمنظور الجنساني.
- الدعم المالي المباشر: زودت شركات متخصصة رائدات الأعمال في برمودا بخدمات تقنية ومدخلات في مجال الأعمال التجارية.
- وضع المناهج الدراسية: تم وضع منهج دراسي شامل لبرامج تسريع الأعمال التجارية، مع ضمان قابلية تكييفه ليناسب جماهير وصناعات متنوعة.

- برنامج التسريع: بدأ تنفيذ برنامج مخصص مدته خمسة أسابيع لدعم الأعمال التجارية التي تقودها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة لتزويدها بالأدوات والموارد اللازمة لتعزيز قدرتها على التوسع واجتذاب الاستثمارات الدولية.
- التأثير على السياسات: يتوقع أن تسهم البحوث التي أجريت في إطار البرنامج والنتائج التي أفرزها في إثراء السياسات الجنسانية الوطنية في برمودا، بما يعزز أكثر بيئة مواتية لرائدات الأعمال من النساء والشباب.
- مبادئ تمكين المرأة: تم تقديم توجيهات للأعمال التجارية بشأن سبل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع.

باء - الخدمات المالية

20 - برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في مجال الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ويمثل قطاع الأعمال التجارية الدولية 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. وبرمودا هي أيضا أحد المراكز العالمية الرئيسية في مجالات التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

21 - وهيئة النقد في برمودا، وهي الهيئة المتكاملة التي تنظم قطاع الخدمات المالية، هي الجهة المخوّلة سلطة تحصيل الغرامات المدنية. ولا يوجد مصرف مركزي في الإقليم. وعملية ربط العملة بدولار الولايات المتحدة تشرف عليها مصارف تجارية تلبي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. وهذه المصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطيات برمودا من النقد الأجنبي.

22 - وفي عام 2023، سُجلت في برمودا 569 شركة وشراكة دولية جديدة، ووفر هذا القطاع 909 4 وظائف، أو ما يمثل زيادة بمقدار 215 وظيفة، مما يعكس معدل نمو نسبته 4,6 في المائة مقارنة بعام 2022. وسجل أيضا الدخل الوظيفي للقطاع خلال الربعين الأولين من السنة نموا قدره 51,26 مليون دولار، أو ما نسبته 6 في المائة.

23 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط دائرة تطبّق فيها قوانين السرّية المصرفية، وهي تحتفظ بسجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تديره هيئة عامة، ويجري تحديثه، نظراً لتغير الملكية على مر الزمن، باستخدام نظام آلي نشط. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بحملة الأسهم المسيطرين تلزم بموافقة هيئة النقد في برمودا على هؤلاء الأشخاص.

24 - ومنذ ما يزيد على 70 عاماً، تُلزِم برمودا الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير معلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى هيئة النقد حالياً التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا نسبتها 10 في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً لتحريات من قبل هيئة النقد. وتحتفظ الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بالمستفيد النهائي التي تقدَّم لها في إطار عملية التحري.

25 - وتتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت برمودا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة

بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية يُتيح للسلطات المكلفة بإنفاذ القانون الاطلاع في أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجَّلة في الدوائر الخاضعة لسلطتها.

26 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجَّلة في دائرتها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يحدد إطارا لتلك السجلات.

27 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كانت حكومة برمودا قد التزمت في السابق باستحداث سجل عام في وقت كان يُعتقد أن ذلك سيكون هو المعيار العالمي. ولكن، بعد أن تبين لها عدم وجود معيار عالمي ثابت، وبالنظر إلى أطرها التشريعية المحلية والتطورات المستجدة داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعدم توافق السجلات العامة وحقوق الأفراد في الخصوصية (كما أيدت ذلك محكمة العدل الأوروبية في قرارها التاريخي بشأن القضيتين المدمجتين C-37/20 و C-601/20، WM و *Sovim SA* ضد *سجلات الأعمال التجارية في لكسمبرغ*)، وإلى أشكال الحماية المنصوص عليها في اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، فإن الحكومة ترى الآن أن وضع سجل عام لا يتوافق مع قوانين الخصوصية وحماية البيانات ومع التزاماتها الدولية. وعلى هذا الأساس، تعتزم حكومة برمودا أن تعتمد بدلا من ذلك، بحلول منتصف عام 2025، في وضع سجل مركزي يتضمن معلومات عن الملكية النفعية للشركات يكون الاطلاع عليه متاحا لمن يمكنه من الأشخاص والمنظمات أن يثبت بأن له مصلحة مشروعة في ذلك وفقا للمعيار الصادر في الاتحاد الأوروبي بموجب الأمر التوجيهي السادس لمكافحة غسل الأموال ولأفضل الممارسات الدولية.

28 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في تقييم الضرائب وجبايتها، وخاصة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في 1 آذار/مارس 2014. وتماشيا مع اتفاق أبرمه 140 بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إجراء تغييرات جوهرية في نظمها الضريبية، أقر مجلس النواب، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، مشروع قانون يحمل اسم "قانون ضريبة الدخل على الشركات لعام 2023"، سيطبق على الأعمال التجارية التي تشكل جزءا من مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات التي تبلغ مداخيلها السنوية 750 مليون يورو أو أكثر. وكان من المقرر أن يبدأ سريان القانون في بداية عام 2025.

جيم - السياحة

29 - في عام 2021، عاد قطاع السياحة للعمل بعد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. واتبعت برمودا نهجًا تدريجيًا إزاء إلغاء بروتوكولات السفر فيما يتعلق بكوفيد-19، التي توقف العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

30 - ووفقًا لبيان ميزانية السنة المالية 2025/2024، شهد قطاع السياحة انتعاشًا كبيرا في عام 2023، مع تسجيل زيادات كبيرة في عدد الوافدين وفي إنفاقهم على حد سواء. وزاد عدد الوافدين جوا لأغراض الترفيه بنسبة 21,9 في المائة مقارنة بعام 2022، بينما زاد عدد الوافدين ضمن الرحلات البحرية بنسبة 30,5 في المائة. وبلغ إجمالي إنفاق الزوار من الوافدين جواً 341 مليون دولار، بزيادة قدرها 26,4 في المائة عن عام 2022. وزاد أيضا إنفاق الزوار الوافدين ضمن الرحلات البحرية، حيث بلغ إجمالي إنفاقهم 151 مليون دولار، بزيادة قدرها 46,8 في المائة عن عام 2022، فتجاوز بذلك مستويات ما قبل الجائحة.

دال - أعمال البناء

31 - وفقًا لبيان ميزانية السنة المالية 2025/2024، شهدت أنشطة قطاع البناء في النصف الأول من عام 2023 انخفاضا كبيرا. وانخفضت قيمة المشاريع الجديدة التي شرع فيها خلال الفترة بنسبة 50,5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، بينما انخفضت القيمة التقديرية للمشاريع المنجزة بنسبة 7,7 في المائة.

هاء - النقل والاتصالات

32 - تمتلك برمودا شبكة من الطرق العامة المعبدة يبلغ طولها نحو 200 كيلومتر، إلى جانب شبكة من الطرق الخاصة بطول 400 كيلومتر. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى إقامة نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبّارات. وبحلول الربع الثالث من عام 2024، كان لدى إدارة النقل العام ما مجموعه 70 حافلة كهربائية، وهو ما يمثل 64 في المائة من أسطول الحافلات العامة. وتم إنشاء مرافق شحن الحافلات الكهربائية في مقر الإدارة في فورت لانغتون، ومستودع المرفأ في دائرة ساندیز، ومستودع الحافلات في سانت جورج. وتم تركيب ما مجموعه 44 جهاز شحن كهربائي مزدوج لشحن الحافلات خلال فترات التوقف. وشهدت خدمة النقل العام بالحافلات تحسنا كنتيجة مباشرة لاستخدام الحافلات الكهربائية الجديدة والبنية التحتية الداعمة. وفي تموز/يوليه 2024، طرحت دائرة النقل العام وإدارة الخدمات البحرية والموانئ تطبيق "Shorelink"، وهو تطبيق رقمي لشراء التذاكر. والمرحلة الأولى من التطبيق تمكن فقط من إجراء عمليات الشراء الرقمية عبر الإنترنت باستخدام جهاز لركوب الحافلة أو العبّارة. وتظل أذون الركوب التقليدية، مثل التذاكر والعملات والبطاقات، متاحة للجمهور. وتشمل الخصائص المقرر بدء العمل بها في عام 2025، في إطار المرحلتين الثانية والثالثة من هذه المبادرة، تقديم المعلومات للركاب مباشرة وإتاحة استخدام بطاقة الائتمان أو بطاقة الخصم لدفع ثمن تذاكر الحافلة أو العبّارة. ويظل عدد مركبات الطرق المسجلة مستقرا في حدود حوالي 50 000 مركبة.

33 - وتُسيِّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بوجهات في كندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية تُدير سجلاتِها هيئةُ الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

34 - وهناك أربعة كبلات بحرية دولية تربط برمودا بالبر الرئيسي لأمريكا الشمالية وكبل واحد يربط برمودا بأمريكا اللاتينية. وتتاح لحوالي 98 في المائة من الأشخاص في برمودا إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت في السنة المالية 2022/2021 ما مجموعه 19 204 مشتركين، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 7 في المائة من 20 673 مشتركا في السنة المالية

2021/2020، ليستمر بذلك الاتجاه التنازلي الذي بدأ في السنة المالية 2004/2003. ولدى برمودا ثماني محطات إذاعية، ومحطتان للبث التلفزيوني، وثلاث جهات تقدم الخدمات التلفزيونية القائمة على الاشتراكات، وجهتان تقدمان خدمات الهاتف المحمول، وصحيفة يومية واحدة.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

35 - فيما يتعلق بالسنة المالية 2025/2024، تحظى وزارة الصحة بنصيب الأسد من إجمالي النفقات الحكومية التقديرية، بنسبة 17,9 في المائة، أو 200,4 مليون دولار. وتليها وزارة التعليم، بنسبة 12,7 في المائة، أو 142,5 مليون دولار.

36 - وخلال السنة المالية 2023/2022، انخفض متوسط عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة المالية من 226 2 شخصا في السنة المالية 2022/2021 إلى 095 2 شخصا. وحدث هذا الانخفاض بشكل رئيسي في عدد الأشخاص المؤهلين في فئتي "أقوياء البنية العاطلون عن العمل" و "ذوو الدخل المنخفض"، إذ حصل مزيد من الأشخاص على فرص عمل في أعقاب جائحة كوفيد-19. وانخفضت المدفوعات في سياق المساعدات المالية بمبلغ قدره 1,4 مليون دولار تقريبًا. ووفقا للتقرير السنوي لإدارة المساعدة المالية للسنة المالية 2024/2023، بلغ متوسط عدد المستفيدين من خدمات المساعدة المالية للسنة المالية 2023/ 2024 ما مجموعه 991 1 مستفيدا، بانخفاض عن متوسط 095 2 مستفيدا المسجل في السنة المالية السابقة.

37 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، شرعت وزارة الشباب والتنمية الاجتماعية وكبار السن في مشاورة عامة بشأن التشرد في برمودا، بهدف الإعداد لخطة استراتيجية شاملة. وفي آذار/مارس 2023، أُطلق برنامج العيش المستقل، وهو الأول من نوعه في برمودا، لدعم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاما و 24 عاما ممن بلغوا سن الخروج من كنف خدمات رعاية الأطفال.

باء - العمل

38 - ارتفع العدد الكليّ للوظائف المشغولة في برمودا بنسبة 2,9 في المائة، من 914 31 وظيفة في عام 2022 إلى 849 32 وظيفة في عام 2023، وهذا الارتفاع يحدث للمرة الثانية منذ بدء جائحة كوفيد-19. ومثلت قطاعات خدمات الإيواء والإطعام، والأنشطة التجارية الدولية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية مجتمعة في عام 2023 ما نسبته 68,1 في المائة من إجمالي الوظائف الجديدة المشغولة.

39 - وارتفع إجمالي عدد الوظائف التي يشغلها البرموديون بنسبة 0,5 في المائة، من 230 22 وظيفة في عام 2022 إلى 351 22 وظيفة في عام 2023، في حين ارتفع عدد الوظائف التي يشغلها غير البرموديين بنسبة 11,2 في المائة، من 7311 إلى 127 8 وظيفة. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لعام 2023 لدى جميع شاغلي الوظائف 238 70 دولارا، أي بزيادة نسبتها 2,4 في المائة عن 599 68 دولارا في عام 2022، أي ما يساوي معدل التضخم السنوي البالغ 2,4 في المائة في آب/أغسطس 2023. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لشاغلي الوظائف البرموديين 187 67 دولارا، في حين كان متوسط الدخل أعلى لدى غير البرموديين، بمن فيهم حملة تراخيص الإقامة الدائمة، وأزواج البرموديين من غير

البرموديين، وغيرُ البرموديين الآخرين، إذ بلغ دخلهم تباعا 263 79 دولارا و 393 81 دولارا و 563 82 دولارا. وظلت النساء يكسبن أكثر من الرجال. ففي المتوسط، بلغ الدخل لدى الرجال ما نسبته 95 في المائة من إجمالي متوسط الدخل، مقارنة بما نسبته 106 في المائة لدى النساء.

40 - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية للعمالة على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، والغرض الرئيسي منها هو تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، مما يساعد على الربط بين العمال وأصحاب العمل، وإتاحة العثور على مزيد من فرص العمل للبرموديين المؤهلين، والتقليل، في نهاية المطاف، من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل. وعقب إعلان وزارة الاقتصاد والعمل، في كانون الأول/ديسمبر 2022، عن نيتها إنشاء مجلس استشاري جديد لتنمية القوى العاملة من أجل التصدي للتحديات في سوق العمل، جرى تعيين أعضاء المجلس الاستشاري في نيسان/أبريل 2023. وفي ضوء التوقع بأن يمثل كبار السن ما يقرب من ربع السكان في عام 2026، أعلنت وزارة الاقتصاد والعمل أنها ستسعى إلى تقديم مزايا للأعمال التجارية التي ستحتفظ بالعمال الأقوياء البنية القادرين على العمل إلى ما بعد سن 65 عامًا.

41 - ودخل مرسوم العمل (الحد الأدنى للأجور في الساعة) لعام 2023 حيز النفاذ في 1 حزيران/يونيه 2023، وحُدِّد بموجبه معدل الحد الأدنى للأجور عند 16,40 دولارا. ودخل قانون العمل المعدَّل (تمديدُ إجازة الأمومة وإجازةُ الأبوة) لعام 2019 حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020، ومدِّدت بموجبه إجازة الأمومة واستُحدثت إجازة أبوة.

جيم - التعليم

42 - التعليم في برمودا إلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال حتى سن 19 سنة. وفي عام 2022، انخفض إجمالي عدد الملتحقين بالمدارس بنسبة 3 في المائة من سنة إلى أخرى إلى مستوى متدن غير مسبوق بلغ 470 8 طالبا. وشكلت النساء والفتيات 49 في المائة من الطلاب في نظام التعليم العام و 52 في المائة من طلاب المدارس الخاصة و 58 في المائة من طلاب كلية برمودا.

43 - وبدأت وزارة التعليم في إصلاح نظام التعليم العام اعتبارا من السنة المالية 2023/2022 بتقليص عدد المدارس الابتدائية من 18 إلى 10، بمعدل مدرسة واحدة في كل دائرة، باستثناء دائرة بيمبروك حيث توجد مدرستان. وأعلنت الوزارة أيضا عن عزمها الانتقال من نظام تعليمي ثلاثي المستويات يضم مدارس إعدادية إلى نظام من مستويين بدون مدارس إعدادية. وفي عام 2024، عرضت وزارة التعليم المستجدات المتعلقة بالخطة الانتقالية التي تشكل جزءا من مرحلة الإصلاح التعليمي للفترة 2025-2027.

44 - ويدفع الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وسيكون الطلاب مؤهلين للحصول على قروض لتسديد الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد سوّوا وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يباشروا دورات جامعية بدوام كامل أو بدوام

جزئي في العام الدراسي 2025/2024. ويُشَجع الطلاب المؤهلون على الحصول على جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب الاستفادة من تطبيق الرسوم المفروضة على الطلاب المحليين للدراسة في المملكة المتحدة.

دال - الصحة العامة

45 - ميزانية وزارة الصحة مخصصة في معظمها للمستشفى الوحيد في الجزيرة، وهو مستشفى الملك إدوارد السابع التذكاري، المسؤول عن توفير خدمات الصحة النفسية والرعاية الطبية الحرجة. والوزارة مسؤولة عن ضمان نظام للرعاية الصحية ميسور التكلفة يتسم بالجودة والفعالية؛ وتعزيز أنماط العيش الصحية؛ وحماية الأفراد والمجتمع من المخاطر المتعلقة بالصحة العامة؛ والوفاء بالتزامات الحكومة بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالصحة وبمتطلبات الإبلاغ الدولي. وتدير الوزارة أيضا الخدمات المقدمة لكبار السن والخدمات الصحية المقدمة في المدرسة والمنزل، وتساعد الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقق في بلاغات سوء المعاملة، وتراقب دور الرعاية الطويلة الأجل. وتقدم الوزارة أيضا التوجيه السياساتي لتحسين النظام الصحي.

46 - ويستخدم الإقليم حاليا نظاما مختلطا لتمويل الرعاية الصحية يتألف من التمويل الحكومي المباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوما بإعانات حكومية. والحكومة ملتزمة منذ عام 2018 باعتماد التغطية الصحية الشاملة للخدمات الصحية الأساسية من خلال نظام الدافع الواحد. وعُرضت الاستراتيجية الصحية لبرمودا للفترة 2022-2027 في عام 2022 وتضمنت خريطة طريق لتوفير التغطية الصحية الشاملة. ووفقا لتلك الاستراتيجية، يعاني النظام الصحي في برمودا من ارتفاع التكاليف، ونصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية هو من أعلى المعدلات في العالم؛ ولا يزال ما يصل إلى 35 في المائة من السكان غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية الجيدة دون التعرض لضائقة مالية؛ وتُنفق نسبة 11,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، وهذه ثالث أعلى نسبة في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتواصل الوزارة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية لعام 2023 التي تهدف إلى إنشاء نظام متكامل ومستدام للرعاية الصحية وضمان الاستفادة من التغطية الصحية الشاملة.

47 - ومعدل شيخوخة السكان في برمودا مرتفع في حين أن معدل الخصوبة منخفض، وفقا للدولة القائمة بالإدارة. وفي عام 2023، كان معدل الخصوبة الكلي التقديري يعادل 1,4 ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ 2,1 ولادة لكل امرأة. ومثلت هذه النسبة تراجعا بنسبة 2,6 في المائة مقارنة بعام 2022. وغالبية السكان الذين هم في سن العمل في برمودا هم على وشك بلوغ سن التقاعد. إذ سيبلغ واحد من كل ثلاثة أشخاص سن 65 عاما بحلول عام 2039. وتتمثل عوامل الخطورة الرئيسية المتسببة في اعتلال الصحة في التدخين وفرط الوزن وسوء التغذية وقلة النشاط البدني، حيث أفاد 72 في المائة من البالغين بأنهم يعانون من زيادة الوزن. والأمراض المزمنة غير المعدية، مثل أمراض القلب والكلى، هي الأسباب الرئيسية للوفاة، حيث مثلت ما نسبته 60 في المائة من الوفيات في عام 2023.

48 - ومنذ عام 2023، تشارك برمودا في نظام الحصص لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة. ويتيح هذا النظام استفادة خمسة مرضى على الأكثر من الإقليم سنويا من الرعاية الصحية الأولية مجانا من خلال هيئة الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

49 - تعمل وزارة الأمن الوطني على ضمان السلامة والأمن في برمودا. وتشرف الوزارة على عدة إدارات ووكالات لتحقيق أهدافها هي: دائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، وكتيبة برمودا الملكية، ودائرة شرطة برمودا، وإدارة الجمارك، وإدارة مراقبة المخدرات، والهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة.

50 - وتعمل دائرة شرطة برمودا على تعزيز الأمن في برمودا بحماية الأرواح والممتلكات، وصون القانون والنظام، والحفاظ على السكينة، وتقديم الجناة إلى العدالة وفقا للقانون، وتعزيز السلامة المجتمعية، وزيادة ثقة الجمهور. ووفقا للخطة الاستراتيجية والعملياتية للفترة 2021-2026، لدى دائرة الشرطة خمس أولويات هي: (أ) الحد من الجرائم الخطيرة وحماية الضعفاء؛ (ب) وتعزيز الثقة في الشرطة؛ (ج) والحد من الأضرار على الطرق؛ (د) والعمل بشراكة مع الوكالات الأخرى؛ (هـ) وتطوير ضبط الأمن الرقمي. ويقوم فريق إنفاذ مشترك بين الوكالات معني بمكافحة العصابات بالتصدي لعنف العصابات والعنف المسلّح. وافتُتح، في أيلول/سبتمبر 2023، مشروع لإنشاء دائرة تلفزيونية مغلقة على نطاق الإقليم بهدف تعزيز الأمن والسلامة. وفي إطار هذا المشروع، سيتم تركيب أكثر من 247 كاميرا عالية الاستبانة مزودة بقدرات الرؤية الليلية والذكاء الاصطناعي لمساعدة دائرة شرطة برمودا على التحقيق في الجرائم.

51 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة لأقاليم ما وراء البحار من أجل مواجهة العواصف الكبرى والكوارث الأخرى. وتكفل البحرية الملكية في إطار مهام الدوريات في شمال المحيط الأطلسي وجود بحرية المملكة المتحدة على مدار السنة في منطقة البحر الكاريبي لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.

52 - وأنشأت وزارة الأمن الوطني فريقا معنيا بالحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها للتأهب للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري والتخفيف من آثارها وتنسيق مواجهة الإقليم لها. ويتولى هذا الفريق مسؤولية ضمان قيام جميع الوكالات بتحديث كل خطط الطوارئ باستمرار وتدريب الموظفين وفقا لذلك. وأنشأت الوزارة أيضا وحدة للأمن السيبراني لتوفير الموارد والقدرات اللازمة لحماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحكومية والبنى التحتية الوطنية الحاسمة الأهمية الخاصة بالمعلومات من التهديدات السيبرانية والتصدي لها.

53 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، برمودا هي أول إقليم يطبق نموذج "المؤتمرات المتعددة الوكالات لتقييم المخاطر" إلى جانب المؤتمرات التي يزيد عددها عن 270 مؤتمرا الموجودة في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية واسكتلندا. وهذا النموذج مبادرة وردت في خطاب العرش لعام 2023 وأرسيت في نيسان/أبريل 2023 من أجل تعزيز مواجهة الإقليم للعنف المنزلي. وفي إطار هذا النموذج، تعقد اجتماعات سرية لمناقشة كيف يمكن مساعدة الضحايا المعرضين لخطر الإصابة بأذى جسيم في السياقات المنزلية. وتتيح هذه الاجتماعات فرصة للمشاركين الذين يمثلون دائرة شرطة برمودا، وإدارة خدمات الطفل والأسرة، وخدمات الدعم (خدمات الشيخوخة والإعاقة، ومركز مكافحة إساءة المعاملة، ومركز موارد المرأة)، والوكالات المعنية بالصحة (عند الضرورة)، والوكالات الأخرى ذات الصلة (مثلا المحكمة، وخدمات المراقبة، وخدمات الصحة النفسية، وخدمات مكافحة إساءة استخدام المواد المخدرة) لتبادل المعلومات ذات الصلة، ووضع خطة عمل لإدارة المخاطر مصممة خصيصا لكل ضحية على حدة بحيث تدرك وتفهم كل وكالة دورها في حماية الضحية ودعمها.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

54 - تسري في برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووسّعت المملكة المتحدة رسميا نطاق التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل برمودا في آذار/مارس 2017، مع تسجيل تحفظين يتعلقان بالمادتين 1 و 15 (4) من الاتفاقية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سُحب التحفظ الأول لاحقا لانتهاء العمل بالتجنيد الإلزامي بموجب قانون تعديل شؤون الدفاع المؤرخ تموز/يوليه 2018. أما التحفظ الثاني، فراعى الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي كان ينجم عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل غير برمودي، لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي. وبعد إنشاء مجلس للشؤون الجنسانية في أيلول/سبتمبر 2022 لمساعدة حكومة الإقليم في اقتراح ما يلزم من التغييرات التشريعية ومبادرات وبرامج السياسة العامة وفقا لما تقتضيه الاتفاقية، جرى الإعلان في 12 كانون الثاني/يناير 2023 عن أعضاء المجلس العشرة الذين سيمثلون الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني، ورواد الأعمال.

55 - وتأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام 1982 لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام 1981. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وبتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، وبالمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

56 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة برمودا إخطارا للطعن أمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في الأحكام الصادرة في عام 2018 عن المحكمة العليا في برمودا ومحكمة الاستئناف التي خلص فيها إلى أن أحكام قانون المعاشرة في برمودا لعام 2018 غير دستورية من حيث قصرها الزواج على الأزواج من الجنس الآخر. وعقب جلسات الاستماع في شباط/فبراير 2021، أصدر المجلس الملكي الخاص حكما في 14 آذار/مارس 2022 يسمح بالطعن في تلك الأحكام على أساس أن القانون لم يكن غير دستوري. وفي تموز/يوليه 2022، أُقرت التعديلات على قانون المعاشرة لعام 2022 من أجل تمديد الفترة الانتقالية لقانون المعاشرة لعام 2018 لغاية 14 آذار/مارس 2022، بغية تأكيد صلاحية الزيجات المثلية التي عُقدت قبل تاريخ صدور حكم المجلس الملكي الخاص، وبعد ذلك، ينبغي التعامل مع إشعار الزواج المثلي باعتباره إشعارا رسميا بالمعاشرة أو بالمعاشرة البحرية.

57 - وأعطت وزارة الشباب والتنمية الاجتماعية وكبار السن الانطلاقة في آذار/مارس 2023 لخطة وطنية بشأن البالغين ذوي الإعاقة الذهنية وأسرهم للفترة من 2023 إلى 2028، وهي الأولى من نوعها في برمودا. وقد أتيحت صيغة ميسرة من الخطة الخمسية لضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الخطة التي تنبني على مبادئ الحقوق والاستقلالية والاختيار والإدماج. وتهدف الخطة إلى ضمان رفاهية البالغين ذوي الإعاقة الذهنية وأسرهم، من خلال اتباع نهج منسق. ولضمان تحقيق أهداف الخطة، قامت وزيرة الشباب والتنمية الاجتماعية وكبار السن في نيسان/أبريل 2023 بتعيين 13 عضوا للعمل في اللجنة

التوجيهية للخطة، وهي هيئة غير نظامية. ويضـــم أعضـــاء اللجنة ممثلين عن الإدارات والدوائر الحكومية والمنظمات، فضلا عن الأفراد.

58 - وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت وزارة الشباب والتنمية الاجتماعية وكبار السن حملتها الثانية للتوعية إلى جانب الجهات المدافعة عن المرأة من الوكالات الرئيسية، مثل دائرة شرطة برمودا، ومركز مكافحة إساءة المعاملة، ومركز موارد المرأة، ومؤسسة "One Love". وكان الهدف من الحملة ضمان توعية الجمهور بالعنف الجنساني وبالدعم المقدم من الوكالات والخدمات المتاحة داخل المجتمعات المحلية من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات.

59 - وفي نيسان/أبريل 2024، بدأت وزارة الشباب والتنمية الاجتماعية وكبار السن العمل بالسجل الوطني الأول للإعاقة، إلى جانب تطبيق يعمل على الأجهزة المحمولة، من أجل المضي قدما برؤيتها لتعزيز الخدمات والفرص والسياسات فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم تقني ومالي من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعدد الأقطار في جامايكا. وسجل 110 أشخاص من ذوي الإعاقة في السجل بمناسبة إطلاقه.

60 - ومددت حكومة المملكة المتحدة انطباق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة لتشمل برمودا في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وبرمودا هي أول إقليم بريطاني لما وراء البحار تمدد إليه المملكة المتحدة انطباق هذه الاتفاقية ليصـــير مشـــمولا بها. وباعتمادها الاتفاقية، تكون برمودا قد أوفت بالمبادرة الواردة في خطاب العرش لعام 2020، التي تهدف إلى التأكيد مجددا على التزام حكومة الإقليم بدعم حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة لضـــمان حمايتهم وإتاحة الفرص لهم ودعمهم وتوفير الموارد التي يحتاجونها من أجل الازدهار داخل المجتمع.

خامسا - البيئة

61 - تضطلع إدارة البيئة والموارد الطبيعية بالمسؤولية عن إدارة وتنظيم مصايد الأسماك، والحفاظ على البيئة البحرية وعلى التراث البحري، وحفظ الأراضـــي وإدارة المحميات الطبيعية، ومكافحة التلوث، والزراعة، والثروة الحيوانية والنباتية، ومعرض الأحياء المائية والمتحف وحديقة الحيوانات في برمودا.

62 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملا بإعلان هاملتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به إعلان هاملتون بوصفه نظاماً إيكولوجياً محيطياً مفتوحاً ومهماً.

63 - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك والمسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح بسبب ارتفاع درجات حرارة المياه. وحصلت حكومة الإقليم على تمويل من صندوق داروين المعزز، المعروف أيضا باسم صندوق البيئة والمناخ لأقاليم ما وراء البحار، لفائدة مجموعة من المشـــاريع المتنوعة لأغراض منها تقييم التنوع البيولوجي للأسماك المتنقلة في الأعماق البحرية في برمودا، ودعم الأولويات الاستراتيجية لحكومة الإقليم في مجال حفظ التنوع البيولوجي أثناء عملها على وضـــع تدابير حمائية مكانية في إطار برنامج برمودا لازدهار المحيطات الذي يهدف إلى تعزيز الاستخدام المستدام لموارد المحيطات، وتعزيز رصد الأنواع الغازية غير المحلية في كافة أقاليم ما وراء البحار البريطانية ومنعها من دخول الأقاليم.

64 - وتنتج شـــركة خاصـــة واحدة، تعتمد حصـــراً على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، حوالي 98 في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم. وأما النســـبة المتبقية والبالغة 2 في المائة فتوفرها محطة خليج تاينز التي تحوِّل النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشـــغلها وزارة الأشـــغال العامة. ووفقًا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية للفترة 2023-2027، أوضحت حكومة الإقليم أن 85 في المائة من إمدادات الكهرباء في الإقليم يمكن توليدها من مصادر متجددة بحلول عام 2035.

65 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أُدخلت في كانون الأول/ديســـمبر 2017 على قانون المتنزهات الوطنية في برمودا لعام 1986 إلى إنشـــاء 16 منطقة محمية جديدة (90 فداناً) في شـــبكة المتنزهات الوطنية. وبعد إعادة تصـــنيف ســـبعة متنزهات قائمة لتكون محميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمناطق المحمية في إطار شـبكة المتنزهات الوطنية 112 منطقة محمية (بمسـاحة إجمالية قدرها 129 1 فداناً).

سادسا - المسائل العسكرية

66 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لدى برمودا كتيبة دفاع تضم 365 جندياً، وتدعى كتيبة برمودا الملكية، ويبلغ قوامها الحالي 281 فردا عاملا. وهذا العدد يشـــمل 40 جنديا متفرغاً، بينما يعمل العدد المتبقي من الأفراد بدوام جزئي كأفراد احتياطيين. وتوفر هذه الكتيبة القدرات في المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث ودعم السـلطة المدنية وخفر السـواحل، وتضـطلع بمهام المراسـيم. وكانت الكتيبة تتألف من أفراد مجنَّدين ومتطوعين حتى أُنهي العمل بنظام التجنيد الإجباري في عام 2015. وبموجب قانون تعديل شـــؤون الدفاع، الذي أصـبح سـاري المفعول في 1 تموز/يوليه 2018، أصـبح التجنيد الطوعي الوسـيلةَ الوحيدة التي يمكن بواسطتها تجنيد الرجال أو النساء في الكتيبة. وفي عام 2020، كانت أول ضـابطة في كتيبة برمودا الملكي منذ ثلاثة عقود من الزمن أحد جنديين من الكتيبة يكملان دورة تدريبية مدتها ثمانية أســـابيع في أكاديمية سـاندهيرسـت الملكية العسـكرية في المملكة المتحدة. ووفقًا للدولة القائمة بالإدارة، تتعاون الكتيبة بانتظام مع الحكومات والجيوش، بما في ذلك حكومات جامايكا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتشـارك بانتظام في مناورات "تريدوينذز"، وهي مناورات ترعاها القيادة الجنوبية للولايات المتحدة، حيث قدمت الكتيبة خلالها تدريبات تتعلق بالنظام العام في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

67 - وفي شـــباط/فبراير 2020، تم تشـــكيل خفر الســـواحل التابع لكتيبة برمودا الملكية من خلال دمج الوحدة البحرية التابعة لدائرة شرطة برمودا وقوة القوارب التابعة لكتيبة برمودا الملكية. وتشمل مسؤوليات خفر السواحل تسيير الدوريات في المياه الإقليمية لبرمودا، وتوفير قدرات البحث والإنقاذ على مدار الساعة، ودعم إدارة البيئة والموارد الطبيعية وإدارة الجمارك ودائرة شرطة برمودا ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، والاضـطلاع بالدوريات البحرية الداخلية وأعمال الشـــرطة بما يتماشـــى مع قانون تعديل قانون شـــؤون الدفاع (وحدة خفر السواحل) لعام 2018.

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

68 - برمودا عضـــو منتســـب في اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات

المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أُنشـــئت لمكافحة غســـل الأموال. وفي عام 2023، أعلنت حكومة الإقليم عن عزمها الســـعي إلى الحصـــول على العضـــوية الكاملة في الجماعة الكاريبية. ووكالةُ المعلومات الاســـتخبارية المالية في برمودا عضـــو في مجموعة إيغمونت لوحدات الاســـتخبارات المالية، وهيئةُ النقد في برمودا عضـــو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشـــرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وفريق مشـــرفي المراكز المالية الدولية. وإضـــافة إلى ذلك، تشـــارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، والمنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

69 - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

70 - عُقد اجتماع المجلس الوزاري المشـــترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار في لندن، في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

71 - وفي البيان الذي اعتُمد في الاجتماع، رحب القادة المنتخبون لأقاليم ما وراء البحار بالمبادئ الخمسة التي طرحتها حكومة المملكة المتحدة لتوجيه علاقتها مع الحكومات المنتخبة لأقاليم ما وراء البحار، وهي: (أ) نقل الصـــلاحيات وإرســـاء الحكم الذاتي الديمقراطي لأقاليم ما وراء البحار والاتســـاق في تطبيق مبادئ الشـــراكة والتعاون؛ (ب) الإصـــغاء إلى أقاليم ما وراء البحار، عملا بمبدأ "عدم اتخاذ القرارات دون إشـراك الجهات المعنية بها"؛ (ج) الشـراكة مع أقاليم ما وراء البحار على أسـاس الاحترام المتبادل وإشـراك الجميع؛ (د) الحوكمة الرشـيدة وكفالة المسـاءلة والتنظيم الديمقراطيين السـليمين؛ (هـ) الدفاع عن أمن أقاليم ما وراء البحار واستقلالها الذاتي وحقوقها، بما في ذلك حق تقرير المصير.

72 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها لما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضـي بالمسـاواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقُ على شـعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشـعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

73 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أنهم سـيواصـلون اسـتكشـاف السـبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالســـيادة عليها. وذُكر أيضـــا أن المملكة المتحدة ســـتواصـــل دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها ســـكان دائمون برفع أســـمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك. وذكرت حكومة المملكة المتحدة أنها ستعمل عن كثب وبشكل استباقي مع كل إقليم من أقاليمها لما وراء البحار حيثما سعت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لأحد تلك الأقاليم إلى التواصل بشأن استعراض دستور الإقليم.

74 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التي عُقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تربطها علاقة عصرية مع جميع أقاليمها لما وراء البحار تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل شعب من تلك الأقاليم في أن يظل بريطانيا أم لا.

75 - وأضاف قائلا إن تلك الأقاليم تتمتع بالحكم الذاتي، رهنا بشرط واحد فقط ألا وهو احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجتمع المجلس الوزاري المشترك سنويا لرصد أولويات العمل الجماعي والمضي قدما بتنفيذها، والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما فيها حماية البيئة، كما أنها ملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية، بما في ذلك كفالة الأمن. وأفاد بأن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملي لبناء القدرات والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي، ويجري تنفيذ مشاريع مختلفة من مشاريع البنى التحتية (انظر A/C.4/79/SR.8).

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

76 - في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، اتخذت الجمعية العامة القرار 101/79، دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2024 (A/79/23) والتوصية الصادرة لاحقا عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية ما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار برمودا عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام 2005 الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) شددت على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب برمودا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المثمرة التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة برمودا